

الاصل عدم عود الدم والمراد بطلانه بذلك اذا خرج منها دم في اثنا بعاد او بعده والا فلا يبطل بان  
استغنى عن عود الدم قبل اتمام الوضوء والصلاة او احدها بعوده كذا كذا في نسخة صلواته اعلم  
على العادة والاحكام وشمل كلامه اجتهاد ما لو كان عادت الموضع يدور وهو ما نقله الرافعي عن عمنين  
كلامه مطلقا لصاحبه قالوا ويبدو ان هذه المادة الواردة في الوضوء وهو متفق كلام الغزالي فان اعلم  
الانتفاع منها ببيع الوضوء والصلاة واعادتها هي لتبين بطلان الوضوء وانتفاعه بوقوع الصلاة في عود الدم  
بعد اتمامها او لم يمتنع انتفاعه بعودها ولم يجرها فقد يعود ذلك كذا في الاصل لان الاصل عدم عود  
فقط الغت وصلت بلا وضوء ثم تعقد صلاته سواء امتد الانتظام لا لشروطه من عود في ظهرها فلو علم  
الدم فور لم يبطل وضوءها اذ لم يوجد الانتفاع المعنى عن الصلاة بالحرث والضعف ومن اعادتها انتفاعه  
في اثنا الوقت ووقفت بانقطاعه فينبغي حينئذ ان ينظر في النوان لوجه الانتفاع به لا يستغنى به جديده عن الصلاة  
بالحدث والنجس والا يرد ان يتفق بانقطاعه على ما ذكرته من اجراء اصلاتها قال في الروضة قال كان  
تزوج العتقاه اخذ الوقت فضل افضل ان يجعلها اول الوقت ام توخرها الى اخره وجاز ان ينظر  
بناء على التولين في مثلها في الميعوضه من المصنف كذا في الميعوضه في كل من صاحب الشامل جزم بوجودها  
قال الرافعي وهو الوجه الذي كان عليه في نسخة رواية كذا في الوقت ما يتوجب التاجر عن اول الوقت  
لان العتقاه كانت كذا ههنا وطهرت في الصلاة بغيرها لا يفرغ منها وقبل برفعه وقيل في  
الماضي دون غيره والمذهب في الروضة الاول لكن الاكثر على الثالث في الجموع في باب الوضوء حيث  
قال الاشبلي التفسير بين الماضي وغيره وقال في التبيين نطق به الاكثر من كذا قال الاصح اذ لا يرد في  
المجموع ههنا شذذ شيئا في كذا في الامامات في قوله في الجموع وفي المرح السائل كالمستحاضة في الشدة  
ودنا في بابها فاعادها في الطهارة ولا اعادته عليه في الجموع وفي المرح السائل كالمستحاضة في الشدة  
وعند عدم لكل فرض **الباب الثاني في بيان المستحاضة بغير النسيئة المعقود لها باب**  
فيما يأتي **وهي اربع ايام** لان التزليض امام مبتدأة او معقودة وكل منها امام حرة او غير حرة  
فرض اربع الايام مبتدأة حرة وهي ذات قربة ووضيغها فيسبب لها حين طهرها لمضمين في حبتها  
القوي وغيره استحاضة تقدم التوبة وانما تروى في الصلوات ان ناطقة بنت ابي حنيفة رضى الله  
عنه قالت للنجي صلى الله عليه وسلم اني استحاضت فادع الصلاة فقال لا افاد ذلك عزق والمبست المستحاضة  
اقبلت للغير في الصلاة واذ ادبرت فاغسلت عندك الدم وصلي بطهر ان جازان وغيره وحكيه النبي  
ابن عبد الله سم قال لها ايام الحيض اسود بعرفه فاذا كان كذلك في الصلاة براذ الا ان اعلم على ان  
هذا ان لم يتصور في التوبة عن اقله ابي حنيفة ولم يجاوز الاثني عشر اياما حمله حيفا ما  
تصغير عن خمسة عشر ولا يمكن جعله طهرا فلورات الاسود يوما شظا ومائة عشر في  
اربع عشر ايات اياها اسود ويومين احمر فكله الحيرة وانما يفتقر الي التبريد الثالث ايام  
الدم قال المتن في الاحتراز عمل لوران عشرة اسود ايام عشرة حرة او حرمها وانقطع الدم قال  
بتميزها مع ان الضعيف تنص عن خمسة عشر وهذا معلوم

لان

لم يبينها مع بيان الاقوي لونها بقوله اسود حرة ثم شدة ثم صبغة والثالث هو النسيئة او الرابحة  
فاجب من هذه التوبة الثلاثة كذا في التوبة فانما اسودا في الضعف كان لان اسودا اسودا بلان يتن  
والاخرى ما يطررها اسودا وكذا الاسود باصدهما والاخرى اعتبار الضعف وان اجتمعت في وقت  
واضع فالتوبة ما ياسب في القوة ههنا الاخرى والاضعف مع الضعف لكن في حرة بتميزه توبة  
الاخرى بشرط ان لا يكونا في وقت واحد وان ينصل بينهما بالنسيئة او الضعف والاصح  
صاحب الضعف بان لا يرد مجموعهما على اكثره فحسنة اسودا في خمسة حرة في الطهارة فالاصح  
حيض وتجميع كون الثاني منها حسانا من زيادة وهو ما رجح الرافعي في الشرح الصغير والقوي  
في التحقيق والمجمع وكل فيهما الاصل طريقين بلا ترجيح ادهما ما ذكره لفظا انه بالترجيح فانما بالاهما  
لان في ما بعدهما والتابع وجاز ان ادعاها ما ذكره والثاني لما في الضعف بعده احتياط العادات وان لم  
يصلها الضعف كعشرة اسود او ستة حرة ثم اطقت الصفة والضعف بالتوبة خمسة اسودا ثم خمسة حرة ثم اطقت  
في خمسة اسودا ثم اطقت الصفة او تارة لكن ينصل الضعف بالتوبة خمسة اسودا ثم خمسة حرة ثم اطقت  
لحرة **الحض اسودا في الثلاثة** من غير ان يكون في السابق فتمت بحكمه الاول منها الاضاح وكانه في  
الشرح الثالث اذ ترك الضعف اصلا لبايضا في الميعوضه كذا في الثالث من الميعوضه ما مر به الروياني في صحبه  
السور في تحقيقه وشراح الخارج الصغير لكنه في الجموع كالاصل في كتابه في سطر الميعوضه في سواد وقال  
في تلك لورات اسودا ثم حرة ثم اسودا كل واحد سبقه ايامه في حرة في اسودا والاول لا يرد فانما استندت في حرة  
حرة ثم حرة اسودا ثم تركت الصلاة بغيرهما ترك الميعوضه ثم اسودا ثم اسودا ولا يفرغها حرة  
يوم والمصلحة او كذا في شهر وصمت الصلاة والصوم قال في الاصل ولا يصوم مستحاضة ثوب  
بذلك الصلاة احدا والثلاثين يوما الا هذه وورد عليه انها قد تومر بالتركه اصعاف في كذا  
لوران كدرة ثم صبغة ثم شدة ثم حرة ثم اسودا من كل خمسة عشر فتمت بالترك من حرة ذكر لوجودها في  
الذكورة في الثلاثين وهي حرة المتأخر على المتقدم مع رجاء العتقاه واجبة عنهم بانهم انما اقتصر على ايام  
الذكورة لان دور المرأة ثمانية اشهر فلو خمسة عشر الا ويثبت طهر الحيض في الظهور فاذا جازها  
ما يتخفى القوة يتبين له عليه في ما جز خمسة عشر على انما غير حرة اما المعقودة فتنصو كما  
قال البارزكي ان تترك الصلاة خمسة ايامين يوما بان تكون عادة حرة عشر ايام وكل شهر فترات  
منه واكثر خمسة عشر حرة في طبق اسودا فتمت بالترك في خمسة عشر ايام عادة في الثانية  
لحرة رجاء اسودا في العشرين وفي الثالثه لاف الماسر السواد تبيين ان مردها العادة فوج المبتدأة لظهور  
في حرة والمعاداة كذلك يترك الصلاة وغيرها ما تتركه لما يرضى بمجرد ووجه الدم لانه الطاهر انه  
حيض غير يرضى فان انقطع بدون يوم واحدة فليس يحسن في جميعه لتبين انه دم صفا فيقتضين الصلاة  
والصوم بان من صام بان يومين قبل رجوع الدم اربعين يوما او ثلثين ان قدم صفا او اقله بلان  
خالو من الدم بلان الملك فلا يرضى من التطلع يوم واليلة فاذ كان كذلك فلو كان في خمسة عشر اياما حرة  
كاف في ايامه وان تقدم الضعف على التوبة في ايامه في خمسة عشر اياما حرة في ايامه حرة  
يوم القوي ولذا في يوم وليلة ولذا في حرة التوبة او عادت في حرة حرة من صلاة وصوم ما راد  
على مردها حرفي شهر الفاني وما بعده سرى التبريد وينبغي ان يتنقل الطاهر فيها زاد  
على مردها لان الاحتضاضة عادة حرة فانظره وارجح ان شقين في دور قبل تجاوزها لا كذا من الحيض كان

